مباراة اللحاق

يتقاسم عالم أكاديمى وصانع سياسات وجهتى نظرهما الثاقبتين بشأن ما يجعل البلدان تنمو فى الأوقات الطيبة والأوقات السيئة

أعادت الأزمة المالية الراهنة قضية النمو والحوافز لصدارة الاهتمام. وللحصول على رؤى ثاقبة بشأن هذه القضية، اتجه ارتشانا كومار من مجلة التمويل والتنمية إلى خبيرين: مايكل سبينس؛ وهو اقتصادى حاصل على جائزة نوبل، ومحمود محيى الدين، وزير الاستثمار فى جمهورية مصر العربية. وقد عملا كلاهما معا فى لجنة النمو والتنمية – وهى فريق من صناع السياسة والأكاديميين اجتمعوا معا لمدة عامين لتقصى أسباب النمو المرتفع المستدام أو عواقبه وديناميكياته الداخلية. وقد نشرت اللجنة، التى أكملت عملها قبل أن تشهد الأزمة المالية هذا التحول الحاد، النتائج التى توصلت إليها أخيرا فى تقرير النمو: استراتيجيات للنمو المستدام والتنمية الشاملة.

التمويل والتنمية: ما هى الإجراءات الحاسمة المطلوبة فى الاقتصادات المتقدمة لتقليل آثار الأزمة المالية على الاقتصاد الحقيقي؟

سبينس: إننا نواجه سيناريوهين فى الاقتصادات المتقدمة. الأول، إذا لم نحل مشكلة الضائقة الائتمانية بفعالية فإنها ستتسبب فى أضرار غير عادية وواسعة النطاق للاقتصاد خارج القطاع المالي. وسيكون هذا السيناريو أسوأ من أى شيء آخر شهدناه فى فترة ما بعد الحرب. وهناك فرصة معقولة لأن نتمكن من تجنب هذا السيناريو بفضل القيام بجهد عالمى مركز– أعنى جهدا منسقا دوليا. ولن يعمل ذلك على استقرار أسواق الأوراق المالية مباشرة لأنها تعمل على أساس دينامية مختلفة تماما تتعلق بالخوف، ولكنه يظل متهما رغما عن ذلك وينبغى لصناع السياسات أن يركزوا عليه. ومن ثم فإننى أضع ذلك على قمة القائمة.

والسيناريو الثانى يعتبر إقناع الناس بالتركيز عليه أشق شيئا ما، ولكن بالنظر إلى أننا شهدنا بالفعل تباطؤا هائلا فى النمو، فإننا نحتاج إلى حد سواء إلى حافز مالى مترو فيه وله بعد زمنى وخطة لاستعادة التوازن المالى فى الأجل البعيد يمكنها أن تمنع حدوث المزيد من الفوضى فى الأسواق المالية. وقد تحدث لارى سومرز، من بين آخرين، عن هذا الأمر بشيء من الاستفاضة.

ومن ثم فإن الأمرين اللذين أرشحهما هما: معالجة الآثار الحقيقية للأزمة المالية وإعادة رسملة النظام المالى بقدر الإمكان؛ وبعد ذلك التركيز على الجانب المتعلق بالمالية العامة. وبطبيعة الحال، لا يمكن إعادة رسملة النظام المالى بسرعة تكفى لحل مشاكل التجميد الائتماني، ولذلك فإنه يتعين حلها بواسطة تدخلات مباشرة من شتى الأنواع: ضمانات للمعاملات التى يجرى تسويتها فى نظام المعاملات فيما بين المصارف، وقيام صندوق الاحتياطى الاتحادى فى الولايات المتحدة بشراء الأوراق التجارية وسندات البلديات، وما إلى ذلك.

محيى الدين: يتمثل الأمر أولا وثانيا فى استعادة الثقة. إن قضية الثقة فى النظام المالى ومصداقيته حاسمة فى الوقت الحالي. فكل ما نستطيع القيام به لاستعادة الثقة أمر نافع، ليس فقط بالنسبة للبلدان المتقدمة، ولكن بالنسبة للبلدان النامية أيضا.

«إننا نحتاج إلى حافز مالى مترو فيه لاستعادة التوازن المالى فى الأجل البعيد».
سبينس

وحسبما ذكره البروفيسور سبينس للتو، فإننا نحتاج إلى التفكير فى بعض الطرق المختصرة – بعض التدابير الداعمة– إلى أن نستطيع إعادة تنظيم أمور المؤسسات المالية. إذ تحتاج البلدان، من أجل تمويل مشاريع التنمية الحاسمة، ومن أجل التجارة والاستثمار، إلى تمويل واف. وتعنى قضية التمويل، إلى جانب قضية الثقة، أنه ينبغى وضع آليات الدعم موضع التنفيذ بسرعة كبيرة لاستعادة الأداء الطبيعى للنظام المالي.

التمويل والتنمية: وماذا عن الأسواق الناشئة؟ ما هى الأعمال الحاسمة التى تستطيع القيام بها لحماية معدلات نموها فى هذا الوقت؟

محيى الدين: لا يمكنك وضع جميع البلدان النامية والأسواق الناشئة فى فئة واحدة، وبخاصة فى الوقت الحالي، لأنها معرضة للتضرر بطرق مختلفة فى الأزمة الراهنة؟ ولذلك فإن من المحتمل أن تكون سياسات معينة أكثر أهمية وارتباطا بالنسبة لبعض البلدان منها لبلدان أخرى. خذ عندك مثلا أسعار السلع الأساسية الآخذة فى الارتفاع. فقد استفاد بعض البلدان منها بينما تضررت بلدان أخرى.

غير أن لا أحد يستفيد من الأزمة المالية. إنها ليست مباراة لا غالب فيها ولا مغلوب. وبالنسبة لبعض الاقتصادات المفتوحة الصغيرة، بما فى ذلك بلد مثل مصر على سبيل المثال، فإنها تشعر كما لو كانت على ظهر قارب فى بحر شديد الاهتياج. وما يتعين علينا عمله هو أن نحافظ على سلامة القارب باتخاذ نوع ما من الترتيبات التحوطية وتعزيز جوانب الوقاية الأساسية. ويتعين علينا أن نواصل استخدام نُهج تتسم بالفطنة فى ممارسة الأعمال.

كما أن تحقيق النمو والمحافظة عليه من خلال استثمارات أكبر مسألة حاسمة. خذ عندك حالة مصر والكثير من البلدان الأخرى فى بقية أفريقيا. إن بوسعها أن تعتمد على استثمارات القطاع الخاص، وبخاصة على قطاعات إنتاجية مثل البنية الأساسية. والأمر يستغرق وقتا حتى يتيسر مشاهدة نتائج تلك المشاريع المفيدة، ولكنها تمهد الطريق للازدهار فى المستقبل.

وثمة مجال مهم آخر يتعين التفكير فيه حاليا هو الطريقة التى يقاس بها الأداء الاقتصادي، بما فى ذلك أداء النمو. إننا نعتمد فى الوقت الحالى على «مؤشرات الفترات الفاصلة». إن الأمر يشبه قيادة سيارة بدون وجود حتى مرآة نظيفة تبين المنظر خلفها. فالأمور الواقعة على الطريق أمامنا لا تبدو واضحة تماما. ونحتاج، كيما نقيّم آثار الأزمة المالية على أداء البلدان النامية بدقة إلى مؤشرات واضحة وهادية تبين أعراض المتاعب. ولا يتيسر ذلك دوما لأن الكثير من البلدان النامية لا تملك نظما مالية متقنة، بما فى ذلك أسواق الأوراق المالية النشيطة.

ولذلك فإن ما يحدث، أو ما سيحدث، فى الاقتصادات النامية نتيجة للأزمة المالية لن يتكشف بوضوح، وأخشى أن تصيب الضربة تلك البلدان حتى أعماقها مباشرة. فبدون وجود مانع للصدمات أو ملاذ مالي، سيتأثر النمو والبطالة ورفاه الناس– وكذلك الفقر لسوء الحظ– مباشرة.

سبينس: أوافق مع الوزير محيى الدين– فالاستقرار والمحافظة على القارب طافيا أولويات رئيسية. والاستثمارات المحلية، بالنسبة للبلدان التى تطبق ذلك– بما فيها استثمارات القطاع العام والتوظيف– تعنى الكثير فى الوقت الذى خلق الاقتصاد العالمى فيه شيئا من الفراغ. وبالنسبة للبلدان الفقيرة التى تستورد السلع الأساسية بمستوى ١٠ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى، مع إنفاق حصص كبيرة من ميزانيات الأسر المعيشية على الغذاء، يتمثل الرد الصحيح فى تجمع المجتمع العالمى معا ومساعدتها.

التمويل والتنمية: يقول تقرير النمو أن «النمو المرتفع المستدام عبارة عن نمو للحاق والاقتصاد العالمى هو المصدر الأساسي». ماذا تعنى بذلك؟

سبينس: لقد أسميناه نموا للحاق بسبب مساهمة الاقتصاد العالمى فى النمو – والذى وجدنا أنه عنصر ضرورى بعدما بحثنا فى ديناميات حالات النمو المرتفع الناجحة. إن من المفهوم تماما من نظرية التجارة ونظرية النمو الحديثة أن الأسواق العالمية كبيرة ويمكن لبلد ما أن ينمو بسرعة كبيرة بدون توسيع حصته من السوق بدرجة كبيرة– وإذا ما كانت لديه معدلات التبادل التجارى. ولكن الجانب الآخر، الذى يؤكد عليه بول رومر وغيره من القادة المميزين الآخرين فى مجال نظرية النمو، هو أن نمو اللحاق يدور حقيقة حول التعلم. إنه يتعلق بنقل المعارف. إنه عبارة عن توسيع قاعدة ناتجك المحتمل استنادا إلى ما يملكه الاقتصاد – جانبى القطاع الخاص والعام معا– من خبرة فيما يفعله، وهذه هى عبارة اللحاق فى نمو اللحاق، بدون تعمد التورية. وهذا فى اعتقادنا هو ما يمكن البلدان، بأكثر من أى شىء آخر، من النمو بمعدلات فى نطاق ٧– ١٠ بالمائة، ولا يمكن لأى شخص آخر أن يفعل ذلك. ولا يمكن أن تفعل ذلك بمعزل ولا يمكن لك أن تفعله كبلد متقدم بدون نماذج مقابلة لأنه يتعين عليك أن تخترع جميع التكنولوجيات التى تدفع قدما بإمكانية الإنتاج، فى حين أن الاقتصادات النامية تستطيع، على الأقل لفترة من الزمن، أن تستوردها. يتعين عليك أن تستوردها وأن تطوعها ومن ثم فإنها تقتضى قدرا جما من الإبداع والابتكار والتطويع.

محيى الدين: إنجاز النمو من خلال المزيد من الاستثمار أمر حاسم.

محيى الدين: استخدمت حالات النمو المرتفع المستدام الناجحة الثلاث عشرة [الواردة فى تقرير التنمية] منذ الحرب العالمية الثانية تكاملها مع العالم بطريقة ناجحة جدا من خلال وسائط المعرفة– الحصول عليها إما مباشرة بواسطة إيفاد الناس للتعلم فى الخارج، أو الحصول عليها من خلال برامج التدريب– أو حتى من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

إننى أنتمى إلى جيل تعلم أن الدعائم الثلاث لأى نشاط اقتصادى هى الأرض والعمل ورأس المال، وعندما تضيفها مجتمعة إلى منظم للمشاريع فإنك ترى عجائب النشاط الاقتصادى. ولقد استبدلت هذه الدعائم الثلاث فى الوقت الحالي.

«ستظل العولمة وثيقة الصلة، رغما عن أننى أقول ذلك فى وقت قد يتشكك الناس فيه، فى مزايا العولمة ذاتها».

محيى الدين

ويناقش البروفسور رومر فى عمل مثير للاهتمام مسألة النمو الداخلى المنشأ، والأوجه الثلاثة الجديدة للتنمية – وفقا لما يقوله – هى أولا، التعلم والابتكار ونقل الأفكار. وثانيا، حل «الناس» محل العمل، ليس فقط أولئك القائمين فى مكان العمل ولكن أولئك الذين بإمكانهم أن يكونوا فى مكان العمل علاوة على من يتواصلون معهم. وثالثا، أضافوا، ابتغاء للسلامة، «أشياء أخرى»، وهو ما يمكن أن يكون أى شيء آخر مثل رأس المال، والموارد الإضافية، إلى آخره. ومن ثم فإن الدعائم الثلاث اليوم هى الأفكار والناس وأشياء أخرى.

وتستند قصص نجاح سنغافورة وماليزيا وكوريا والصين، وأخيرا جدا الهند وفييت نام، إلى تلك الدعائم الجديدة وليس التقليدية. ومن الممكن أن يعود المزيد من التكامل مع بقية العالم بالفائدة على البلدان بأكثر من هذا. ومن شأن ذلك أن يعنى أن العولمة ستظل وثيقة الصلة، رغم أننى أقول ذلك فى وقت قد يتشكك الناس فيه فى مزايا العولمة ذاتها.

التمويل والتنمية: ولكن الاقتصاد العالمى ذاته فى ضائقة شديدة. فهل لا تزال تظن أن الانخراط فى الاقتصاد العالمى شرط مسبق لتحقيق النمو المرتفع؟

محيى الدين: حسبما قلت لتوي– فحتى فى الوقت الذى تشهد فيه السوق العالمية تطورات سلبية جدا ويستمر فيه فشل جولة الدوحة– لا أزال أعتقد فى مزايا الاقتصاد العالمى بالنسبة للاقتصادات المنفتحة الصغيرة، مثل مصر وبلدان أخرى فى المنطقة. كما عاد الاقتصاد العالمى بالفائدة على بلدان أكبر مثل الصين والهند. ولا أزال أعتقد فى قيمة توسيع نطاق الطلب من خلال الصادرات وتعزيز القدرة على تمويل النمو بواسطة الاستثمارات الأجنبية وتنمية معارفنا بواسطة التعلم من الآخرين. ولا يمكن لنا أن نفعل أيا من هذا بدون العولمة.

سبينس: سأضيف شيئا واحدا فقط. هناك زهاء ما يزيد على ٤ مليارات من الناس فى أنحاء من العالم ميسورين إلى حد كبير، أو يحققون النمو بسرعة، وهذا العدد آخذ فى التوسع، ويوجد الآن قدر كبير من الأمل. والأمل هى الكلمة الصحيحة. وإذا ما سمحنا للاقتصاد العالمى أن يغلق أبوابه وبترنا الفرص التى يتطلع إليها كل هؤلاء الناس– أى الذين يعيشون فى اقتصادات ناجحة والذين يحتمل أن يكونوا بصدد الدخول إلى تلك المجموعة، ألا وهم شريحة لا بأس بها من بقية سكان العالم– فإننا (أ) نقدم على ما فيه ظلم كبير بسحب واحد من الدعامات الرئيسية للنمو والازدهار؛ (ب) سيكون لذلك تداعياته على الطريقة التى يفكر الناس بها فى العلاقة بين بعضهم البعض فى العالم. ولذلك فإن حماية صيغة ما من الاقتصاد العالمى المفتوح أمر يستحق بذل جهد كبير.

التمويل والتنمية: هل حددتم «نموذجا» للنمو فى عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية؟ أو، لو أنكم كنتم قد كتبتم تقرير النمو فى ٢٠٠٨، فهل كان ذلك سيوفر وصفات مختلفة لسياسات النمو المرتفع؟

سبينس: قد لا يكون النموذج الوحيد، ولكنه كان النموذج الوحيد الذى استطعنا العثور عليه. وبمعنى آخر، فإنه بيان تجريبي– وقد يخترع آخرون نماذج مختلفة من أجل ظروف معينة. فعلى سبيل المثال، قد تنتقل دبى من اقتصاد الموارد الطبيعية إلى اقتصاد الخدمات العالمية، والهند فعلت بالتأكيد أشياء بترتيب غريب، بواسطة تنمية صناعات الخدمات [المرتفعة التعليم]. وعندما نقول ذلك، فإنه يعتبر من ناحية ما النموذج الوحيد الذى لدينا علم به. ولو كنا قد كتبنا التقرير فى أواخر عام ٢٠٠٨، لكنا قد أكدنا بشكل أكبر على أوجه التقلب والتأمين لأنها عندما تخرج عن نطاق السيطرة فإنها تنتج أزمات. كما أننا نعرف بالفعل أن تلك الأزمات موهنة للتقدم وللنمو، ولا تدعم سياسات النمو بشكل واف.

محيى الدين: التقرير مفيد على وجه الخصوص لصناع السياسات لأنه يبرز قائمة ما لا يتعين عمله. وهو وثيق الصلة بخاصة بالبلدان غير القريبة عن الناحية الجغرافية من بلدان النمو المرتفع الثلاثة عشر التى حددناها فى التقرير– ومعظمها فى آسيا. إن أقرب بلد لنا هو عمان، وهى حالة خصوصية جدا، على الأقل من حيث حجم سكانها الصغير نسبيا. وليس فى ذلك تقليل من شأن ما أنجزته عمان، فقد أنجزت الكثير، وبخاصة فى مجالات متصلة بالاستثمار فى رأس المال البشرى والأسهم. غير أن بلدان شرق آسيا، مثل سنغافورة والصين وماليزيا وكوريا واليابان تتعلم من تجارب بعضها البعض. إن القرب يساعد، ليس فقط القرب الجغرافي، ولكن القرب الثقافى أيضا.

التمويل والتنمية: ما هو المكون الرئيسى الحاسم فى السياسات لتحقيق نمو مرتفع مستدام – بغض النظر عن تحذيركم بشأن «ظروف البلدان فرادى»؟

سبينس: النمو بغرض اللحاق يتعلق بالتعلم

محيى الدين: الاستثمار فى رأس المال البشري. فالاستثمار فى التعليم والصحة، وتوفير السلع العامة، يعتبر قضية حاسمة وإن تكن مهملة– مهملة لأن الاستثمار لن ينعكس فى النتائج اليوم أو غدا. فسيستغرق الأمر جيلا أو أكثر لرؤية عائد الاستثمار الجيد فى رأس المال البشري، أو حتى الاستثمار فى البنية الأساسية بالمعنى الواسع، حتى يمكن لك أن تدعم تنمية رأس المال البشري.

سبينس: قد يستميلنى هذا الرأى جدا– فالمستويات المرتفعة من الاستثمار فى آفاق طويلة الأجل مهمة جدا لأجيال المستقبل ويبدو أنه يستحق أن يكون على الأقل بالقرب من قمة القائمة، إلا أننى قد أختار الانفتاح على الاقتصاد العالمي. أعتقد أنه المرشح المحتمل الآخر.

التمويل والتنمية: ما هو أقل الأشياء فهما بشأن النمو؟

سبينس: هذا سؤال تشق جدا الإجابة عنه، لأنه يعتمد شيئا ما على من يتكلم المرء إليه أو عن ماذا يتكلم ؛ غير أننى قد انتقى المساهمة الحاسمة التى يقدمها القادة السياسيون، وبناء توافق الآراء، وإقامة الاتصالات، وإعطاء الناس رؤية عما سيحدث بما يسمح لهم أن يشاركوا بحماس على مر الزمن فى عملية تنطوى على تضحيات قصيرة الأجل. فإذا ما استبعدت ذلك، تغدو فرص إنجاز نمو مرتفع منخفضة جدا، وأعتقد أن الكثير جدا من الناس لا يفهمون هذا جيدا جدا. ومن المؤكد أننى لم أكن أتفهمه فى البداية.

محيى الدين: يتوقف الأمر على الجمهور، ولكن بصفة عامة فإن فكرة أن النمو عبارة عن وكيل لأشياء كثيرة أخرى، انعكاس لجميع الأمور الجيدة التى ظل المجتمع يديرها من أجل إنجاز شىء ما، ليست مفهومة جيدا جدا. إن النمو يرمز إلى طموح الناس من منظور اقتصادى واجتماعي – وله حسنة أنه يمكن قياسه. إنه مجمل تقدم أمة ما. ■

أرشانا كومر محرر أقدم من ضمن هيئة تحرير «التمويل والتنمية». وهذه نسخة محررة من المقابلة الشخصية «ويمكن الاطلاع على تغطية متعمقة لعمل لجنة النمو، على الموقع: www.growthcommission.org